

## باب الاخبار النبوية

( زكاة الفطر )

زكاة الفطر هي أول زكاة فرضت على هذه الأمة وهي أخف الزكوات وأيسرها لأنها عبارة عن قيام كل واحد زيادة عما يكفيه في يوم عيد الفطر بكفاية واحد من المسلمين عام ما يكفيه في ذلك اليوم . وهي منسوبة الى الفطر لأنها تجب به أي بالفطر من رمضان كله وذلك بالدخول في ليلة العيد وقيل بطلوع فجره وقال بعض العلماء ان المراد بالفطر الفطرة والحلقة لأنها تجب على الواحد الذي لم يصم لمنزلة أو لفسر عذر ويجب على المكلف ان يخرجها أيضاً عن أولاده الصغار الذين لا يصومون . والصواب الاول والحكمة في وجوبها على من ذكر ظاهرة فانها شرعت لكفاية جميع الفقراء وإغنائهم عن ذل السؤال في يوم العيد الذي هو يوم خيافة الله تعالى للمؤمنين فلما دخل في الفقراء أطفاهم وجب على الاغنياء ان يزكوا عن أطفاهم أيضاً وكذلك السيد يخرج زكاة الفطر عن عبده وقالوا ان الصغير اذا كان ذا مال فانها تجب في ماله ويخرجها الولي وان كان ابا والاً أخرج عنه من مال نفسه وقد ورد انها كفارة للصائم تكفر عنه ما عساه يقع منه مما ينافي بحكمة الصيام فهي كالرواتب للصلاة تجبر ما يقع من النقص فيها . ولنذكر ماورد في مشروعيتها وأحكامها من الاحاديث الشريفة

( ١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين » رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم .

( ٢ ) عن أبي سعيد قال « كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طمام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلم نزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة فقال : إني لأرى مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر : فأخذ الناس بذلك » رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم وزاد من عبد البخاري : قال أبو سعيد

فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه :

( ٣ ) وعن أبي سعيد انه قال « ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا صاعا من دقيق أو صاعا من تمر أو صاعا من سلت أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط » رواه الدارقطني عن ابن عينة عن ابن عجلان عن عياض ابن عبد الله عنه وفيه « قال ابن المديني لسفيان ابن عيينة : يا أبا محمد ان أحدا لا يذكر في هذا الدقيق : فقال بلى هو فيه . أورد الحديث صاحب متقى الاخبار وذكر ان الامام أحمد احتج به على إجزاء الدقيق وقد ورد ذكر الدقيق في غير هذه الرواية وطعن الجمهور في رواياتها وقد قال أبو داود في سننه ان ذكر الدقيق وهم من ابن عينة

( شرح الانفاط ) الطعام في الحديث الحنطة لانه الغالب فيما عرفنا عن العرب كالكسك في الابل ويصرف اللفظ الى ماغاب استعماله فيه عند الإطلاق ولكن روى البخاري وغيره عن أبي سعيد انه قال « وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر » ولذلك ذهب ابن المنذر الى ان ذكر الطعام مجمل فسرهم ما بهده من تمدد أصنافه ولكن نظم الحديث يأبى هذا وان كان لفظ الطعام يشمل ما ذكر لانه في الاصل ما يطعم ويذاق . وقوله حتى قدم معاوية : زاد مسلم « حاجا أو معتبرا وكلام الناس على المنبر » وسمراء الشام حنطتها . وقد بين النووي ان قول معاوية هذا ليس بحجة لانه رأي له لم يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولذلك لم يأخذ به أبو سعيد راوي الحديث . والأقط بتثنية الهززة مع سكون القاف وتثنية القاف مع فتحها هو الحين يتخذ من اللبن الحامض غير متزوع الزبد والست بالضم نوع من الشعير أملس كالحنطة ولكن برودته وطبعه كالشعير

أما الصاع فهو خمسة أرتال وثلاث عراقية كما قدره الامام مالك وعليه الحجازيون وعامة أهل الحديث وقال الحنفية انه ثمانية أرتال لان الصاع الذي يتعامل به أهل المراق كذلك ولكن أبا يوسف رجع أخيرا عن قول أبي حنيفة الى قول مالك لما ناظره ووقف على حجته . روى الدارقطني والبيهقي عن اسحق بن سليمان الرازي انه قال قلت لمالك ابن أنس : يا أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال

خمس أرتال وثلاث بالمرقي أنا حزرته : فقلت : أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هو ؟ قلت أبو خيفة يقول ثمانية أرتال . فغضب غضباً شديداً ثم قال لجنائنا : يافلان هات صاع جدك يافلان هات صاع عمك يافلان هات صاع جدتك . قال اسحق فاجتمعت أصع فقال : ماتحفظون في هذا ؟ فقال هذا : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال هذا : حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر : حدثني أبي عن أمه أنها أدت بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وسلم : فقال مالك : أنا حزرته هذه فوجدتها خمس أرتال وثلاث : وامرني انه لا يقدم على قول مالك قول في مثل هذه الامور التي اختبرها بنفسه في مدينة الرسول عليه السلام مع قرب العهد وهذه الأرتال تباع ست مئة درهم وثمانين وخمسة أسباع درهم من الخطة وهي قدحان من أقداح مصر

### ( وقت اداء الفطرة )

( ٤ ) عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة رواد أحمد والشيخان وأصحاب السنن الا ابن ماجه . والمراد بالصلاة هنا صلاة العيد وذلك ان الغرض منها كفاية الفقراء في ذلك اليوم وروى ابن خزيمة ان قوله تعالى « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » نزل في زكاة الفطر وصلاة العيد ورفع ذلك الى النبي عليه الصلاة والسلام وهو لا ينافي عموم الآية وأن تزكية النفس وتطهيرها يكون بنفس زكاة الفطر من النضائل والاعمال النافعة كما يكون بها .

( ٥ ) عن ابن عباس قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة ظهرة للصائم من التغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات : يرواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم ومحققه . وهو يدل على عدم جواز تأخير أداء الفطرة عن صلاة العيد ولكن الجمهور على ان أداها قبل صلاة العيد هو الأفضل . ويجوز تأخيرها عنه الى آخر النهار والتمتعوا على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد

والحديث حجة قائمة لا ينبغي ان يتهاون به لقول أحد

وقد جوز بعض العلماء تقديمها على يوم العيد وقال بعضهم انها كالصلاة لا تقدم على وقتها كما انها لا تؤخر عنه . والمروي في البخاري أنهم كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين وبه قال أحمد وعده تمجيلا وروي أيضاً عن مالك وذهب الشافعية الى جواز اخراجها من أول رمضان وتوسع آخرون فقالوا بجواز اخراجها قبل دخول رمضان وذلك أنهم أدخلوا فيها القياس وقد علمت ان ذلك ينافي حكمة إغناء المساكين في يوم العيد عن السؤال فقد روى البيهقي والدارقطني عن ابن عمر انه قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال « اغنوهم في هذا اليوم » وفي رواية للبيهقي « اغنوهم عن طواف هذا اليوم » وأخرجه ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد . فمن وفقه الله لاتباع السنة يتحرى اخراجها بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد فان رأى في ذلك مشقة أو في التمجيل مصاحبة فليخرجها قبل العيد بيوم أو يومين اتباعاً

واختلف العلماء في مسائل أخرى من أحكام زكاة الفطر فذهب الشافعية الى أنها تجب من القوت الغالب في كل بلد ولذلك يتعين في مثل هذه البلاد القمح رخص ثمن أو غلا وغدهم قول ثان وهو انه يجب على كل أحد ان يخرجها من غالب قوته هو وان لم يكن غالب قوت البلد وقول ثالث وهو انه يجزى في الأجناس المخصوصة وقد رأيت في النصوص أنهم كانوا يخرجونها مما يأكلون ولا أرى من يرسل الى الفقير في صبيحة العيد شيئاً من الخبز واللحم والحلوى الا عاملاً بما ورد ومتبناً للسنة لاسيما مع ملاحظة ان نفوس الفقراء والمساكين تتشوف في يوم العيد الى أكل الواجدين الموسرين ولذلك نرى الذين ترسل اليهم زكاة الفطر من الخنطة يدخرون ما يعطون ثم هم يطوفون في يوم العيد على الأبواب يسألون الموسرين الطعام . فان قال الفقهاء : اتنا تعبدنا بتلك الأصناف المذكورة في الحديث فلا يحل لنا ان ننظر في المتصود منها فعمل به : قول ان ظاهر الحديث التخيير بين الاصناف فعملهم ان لا يقيسوا عليها غيرها من الأقوات وان لا يجزوا استبدال غيرها بها ولا دفع قيمتها واختلفوا أيضاً فيما يملكه من تجب عليه زكاة الفطر فقاسها بعضهم كالحنفية

على الزكاة وقال أنها لا تجب على من لا يملك نصابها وهو قياس مع الفارق لأن تلك زكاة الاموال وهذه زكاة الأبدان ولهم حديث عام في الصدقة معارض بما هو أقوى منه . وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنها تجب على من يملك ما يزيد عن حاجته وحاجة من تلزمه نفقتهم يوم العيد وليته عملاً لا بإطلاق أحاديث الوجوب واعتباراً بما ورد في تعليلها من أنها « طهارة للمصائم » كما تقدم في حديث ابن عباس وقد قالوا إن الحاجة تختلف باختلاف طبقات الناس فلا تجب زكاة الفطر إلا على من عنده فضل مما يليق بأمثاله في طعامه وشرابه وابوسه وما عونه وأثاثه . وهو ظاهر لا غبار عليه

هذا ما ذكره فتح باب النظر في السنة ومحرمها في العمل والاعتبار بحكم الدين والتفقه فيه . وإن خطباء المساجد يبنون في خطبة العيد أقوال أهل المذاهب الأربعة لمقلديهم . وقد أشرنا إلى بعض الخلاف بينهم ومن أهمه أن الخليفة على اعترافهم بأن الفطرة تجب في الطعام وموافقهم للآخرين في أن الخنطة في مثل هذه البلاد هي القوت الغالب الذي ينبغي اعتباره في هذه الزكاة أجازوا أن يقدر ثمن نصف الصاع من البر ويعطى للفقير قدماً وقالوا إن هذا أفضل لأنه أنفع وقد أطلق النزالي في الأحياء البيان في رد هذا القول . والاحتياط أن يتحرى الإنسان موافقة الأئمة في اتباع السنة ولا خلاف بينهم في جعل زكاة الفطر من الخنطة والله أعلم



### ﴿ مناظرة بين مقلد وصاحب حجة ﴾ تابع ويتبع

( الوجه الخامس والثلاثون ) : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أرشد المستفتين كصاحب الشجة بالسؤال عن حكمه وسنته فقال « قلوه قلوه لله » فدعا عليهم حين اتوا بغير علم وفي هذا تحريم الاقتداء بالتقليد فإنه ليس علماً باتفاق الناس فإن ادعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله فهو حرام وذلك أحد أدلة التحريم . فما احتج به المقلدون هو من أكبر الحجج عليهم والله الموفق . وكذلك سؤال أبي العيص الذي زنى بامرأة مستأجرة لأهل العلم قاتلهم لما أخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر الزاني أقروه على ذلك ولم